

استغنى واجبة من كتاب الخطر والاباحة
ومسائل شفي مشغولة من فتوى الشيخ
عبد الرحمن عبد الله سراج المكي

٢١٧٤

فتاوى عبد الرحمن سراج ، تأليف السراج ،

ف . هـ . س

عبد الرحمن بن عبد الله - ١٢١٤ هـ . كتبت

في القرن الرابع عشر الهجري تقديرا

١٢ ق ٢٥ س ٢١ × ٥ ر ١٥ سم

نسخة حسنة ، خطها مستاد .

١١٧٤

معجم المؤلفين ١٤٩:٥ مشاهير علماء

نجد : ٣٠٠

١- المذهب الحنفي ، فقه المذاهب الاسلامية

أ- المعرف بـ تاريخ النسب

هذه استبلم وارجو به من كتاب الحفظ والرباحه
 وما ائلى شتى منقولة من فتوى المرحوم
 مولانا الشيخ عبد الرحمن بن عبد الله
 سراج الحرم المكي والمفتي
 وشيخ الاسلام به رحمه
 سما وتفعنا والمسلمين
 بعلومهم اديب
 امين
 م

فتاوى عبد الرحمن بن عبد الله سراج الحرم

المجلد ١ : سراج

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	فتاوى عبد الرحمن سراج الرقم ١١٧٤
اسم المؤلف	عبد الرحمن بن عبد الله سراج
تاريخ النسخ	
عدد الاوراق	١٢٩
ملاحظات	القيام ١٤١٥/٥/٢٠
	٥١٧/٤

ف اس

سئل في الامام ابي حنيفة رضي الله عنه هل ثبتت له رواية الصحابة وهل يعد
 من التابعين ام لا يبينوا بالتفصيل **افتونا اجاب** نعم ثبتت رواية الامام ابي حنيفة
 رضي الله عنه لاسي بن مالك رضي الله عنه وغيره من الصحابة رضي الله عنهم وثبت
 ادراكه ايضا لجماعة من الصحابة رضي الله عنهم بالسند ولا شك في ذلك
 وسرد في اضياء كما نقله عنه في اذكر المختار اسماء من ادرهم ووجد في رفرهم
 ثم قال فرأوا لاد ثمانية عشر صحابيا ورجلا ادرن غيرهم من لم يظفروا ورا في
 تنويعهم في حنيفة في مناقب الامام ابي حنيفة اربعة على كذا في ذكرهم
 صاحب اضياء فعلى هذه جملة من ادرهم الامام رضي الله عنهم اثنا
 وعشرون صحابيا رضوان الله تعالى عليهم وعلى سائر الصحابة وجمعي
 او يكون صحتهم عشر من فليبر اجمع اضياء المعنوي شرح مقدمة الكفر نوي
 فان العلامة الشافعي رحمه الله سرد اسمائهم ثم قال فرأوا لاد ثمانية
 عشر ولكل انهم ستة عشر وثبت العلامة الكيفي سماعة لجماعة من الصحابة
 ورد عليهم صاحب العلامة قائم وايد ما ثبت الكيفي بان قاعة المحدثين
 ان راوي الاصل حقه على راوي الى رسا اوال نقط لان مع
 زيادة علم فاحفظ ذلك فانه مهم كذا في رد المختار نقله عن الشيخ اسماعيل
 الجبلي ونقل صاحب ادرهم روي عن ثمانية من الصحابة منهم ابي وقل
 نصيحي روايته وثبت سماعة على ابي رضي الله عنه العلامة طائفي كبري
 علامة الكروم وثبت ذلك وعلى كل فهو من التابعين ومن جزم به اكثر
 الحافظ الكندي والحا فظ المستقلة انه ادر كجماعة من الصحابة كانوا
 بالكوفة بعد مولده بها سنة ثمانين ولم يثبت ذلك لاحد من ائمة الاوصار
 المعاصرين له كالاوزاعي بالشام والحداديني بالبصرة والثوري بالكوفة
 والكل بالمدينة المنورة والليث بن سعد بمصر انتهى من ادر المختار وحاشيتهم
 رد المختار بتقديهم وتأخير واختصار واسم اعلم **سئل** فيما اذا اهدى الكافر
 يوم عيد المسلم يجوز ان يقبل هديته ام يجب عليه ان يرد وفي صورة الجحوان
 هل فيه كراهة ام لا **افتونا اجاب** قال في طوابع الانوار بعد ان ذكر

حكم اهدا المسلم للكافر من ذلك اليوم شيئا واهدوا المسلم للمسلم بقى الكلام
 فيما لو اهدى مشركا الى مسلم في هذا اليوم وقبله المسلم هل عليه من
 ذلك حرج وظاهره انه لا حرج عليه واسم اعلم انتهى وعليه فالمتفاد
 مما استظهره العلامة المذكور الجحوان بلا كراهة في ذلك اقول ويؤيد ما نقله
 العلامة صاحب الطوابع قصت النعمان ابني المربان جده الامام ابي
 حنيفة رضي الله عنه من اهداه الكفار لزوج لبيدنا على رضي الله عنه
 يوم المهرجان وقبول سيدنا على رضي الله عنه له وقول مهر جونا
 كل يوم هكذا انتهى واسم سبحانه اعلم **سئل** في القول بان القدرة
 متقدمة على الإرادة وتعلقها ايضا متقدم على تعلق الإرادة هل
 هذا القول صحيح مقرر ام لا فماذا يلزم من فكره ومجمل القائل به او
 سببه الى الابتداع بل الى الكفر هل يفرض ويرجع عن التجاسر في المجازفة
 بغير حكم ام لا واذا حلف منكر هذا القول ان يترك شيئا ايمه دينا
 ان قال به احد من العلماء فهل تلزمه الكفارة على هذه الحال ام لا
افتونا اجاب حيث ثبت ان قول الكسائي الإرادة بعد القدرة
 كان على حطة من هبه كما هو الظاهر ويغرم من جبه رسالة خصه
 المناظر له فلا شبهة ان قلم صحيح وصواب عند عالمنا الما تيريه
 لانهم لا يثبتون تعلق التخيير للقدرة امتناخرة عن الإرادة
 اصلا فعندهم لا يكون تعلق القدرة الا فتقد ما على تعلق الإرادة
 كما يفهم ذلك من مسابقة المحقق وحواشي شرح العقائد
 المنسجمة وهو مصرح به في غير ما كتب من كتبنا الما تيريه
 وعليه فتجرب القائل به وسببه الى الكبدية اخ وغيره مما قد
 وجهل لا يليق ويعرض القائل ذلك المنع من اللاتق به والكرأي
 في ذلك للتقاضي ويثبت في عينه وعليه الكفارة حيث احيى
 ما شرع في السؤال كما نص على ذلك كما ونا في كتبهم المتعبرة
 واسم تف اعلم **سئل** فيما قلده هبها فعينا عن كذا اهب

على مسئلة
 الاجتهاد

الاربعة فبالله العمل بالارادة حيث المتخالفه لمنه لغيره موجوده في الارها
 اسنة وعجزها لكشف الغم للشيخ الشراعي وعينه ام لا **اجاب**
 نعم اخذ الحكم من الكتاب والسنة لكن لم رأي وقوة على استنباط الاحكام
 منها جائز ويجب التقلية على غيره فيجب التقلية على علماء زماننا
 فضلا عن العوام فالحديث المتخالف لمنه لغيره مقلد لا مام من الامنة
 الاربعة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين ان تمسك بمام من هؤلاء
 الامنة سواء كان مام او غيره واحذ ذلك المتقلد على سبيل التلوي
 يجوز العمل به على الاصح والاعلم ان لا يرتك قول امام قال
 عملة القاضي سناء الله في التفسير المظهر عند قوله تعالى
 اربابا من دون الله فان الله اسنة واجماعة قد افرقت بعد
 القرون الثلاثة او الاربعة على اربعة مذاهب ولم يبق في الفروع
 سوى هذه المذاهب الاربعة فقد انقصد الاجماع المتكاتب على دلائل
 قول بخلافهم لن كلهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا تجتمع امتي على ضلالة وقد قال الله تعالى ويثبت غير سبيل المؤمنين
 نوله ما تولى ونصله جهنم وساءت مصيرا اه قال السيد الطوسي طاب
 في حاشيته على كذا المختار قال بعض المفسرين هذه الطائفة
 الناجية المسماة باهل السنة واجماعة قد اجمعت اليوم في المذاهب
 الاربعة هم الحنفيون والمالكيون والشافعيون والحنبلية
 ومن كان خارجا عن هذه المذاهب الاربعة في هذه الزمان
 فهو من اهل البدعة والكنار والله تعالى اعلم **سئل** ان المقام
 الذي جالس فيه بعض اهل الله تعالى لذكر الله تعالى اربعين او اكثر
 وضارت اليه معرفة فزال يجوز لاحد ان يقرأ الكفاية لروح
 ذلك الولي عنه هذا المقام ام لا فتونا **اجاب** لا شبهة
 ان صدقة الاحياء ودعائهم تنفع به الاموات نفعاً عظيماً
 والموتى يحتاجون الى امداد الاحياء بالصدقة كما صرح بذلك

كذا على الاموات
 وقراءة الترات
 كلام

من كتب الحديث والفقه والعقائد وان لم يصل الى ثواب عمله
 الى الارواح باي وجه شاد من الوجوه الجاهلة بشرط خلوص عن الامور
 المنكرة الاخرى وان لا يكون على سبيل الزام بما لا يلزم او ايجاب
 المباح او احترايم الحلال فما ذكره المستفتي في الصورة المشروحة ان لم يكن
 على سبيل الزام وكان خالياً عن المنكرات الاخرى فلا شبهة في ان
 مباح حسني وان منكره ومقبوح فخطيئ بل ريب وانكاره وتقبيلهم
 مردودان والا فلا لانه تحقق لدينا ان اكثر جهات الهمم اخترعوا
 في هذه الباب بدعا كثيرة جعلوها ضروريات وقد ذكر صاحب
 كذا المختار في احضار باب سجود التلاوة ان سجدة الشكر مستحبة
 به يفتي لكنها تترك بعد الصلاة لان الجملية يعتقدونها سنة
 او واجبة وكل مباح يؤدي اليه فلا يكره ١٥٥ بلقطة قال السيد
 الطوسي طاب في حاشيته والظاهر انها تحريمية لانه يدخل في كذا
 ما ليس منه اه والله اعلم **سئل** فيمن يعتقد ان الشيخ عبد القادر
 الجيلاني افضل من الامام ابي حنيفة فزال هو مبتدع ام لا ويراها
 افضل بيننا بالتفصيل ولكم الثواب الجزيل **اجاب** اقول ان ادعي
 هذا المعتقد افضلية الفوت الصمداني السيد عبد القادر الجيلاني
 رضي الله عنه باعتبار بعض النوازل كفضيلة النسب مثلاً فلا
 يعاب عليه لان الفوت حسني من جانب الاب وحسين من جانب
 الام فهو من عترت رسول الله صلى الله عليه وسلم والطهرة ووافي
 من الامام ابي حنيفة رضي الله عنه بلا شبهة بل لا اعتبار
 كما ان الامام السراج افضل منه بلا شبهة باعتبار فضيلته للاجتهاد
 المطلق وكونه تابعياً مثلاً لكن الظاهر ان هذا التفصيل لا يكون
 محل النزاع وان ادعي الافضلية على بعض الاكثرية في الثواب والكرامة
 عنه الله تعالى واحتقده حصولها في حق الفوت على سبيل الحرمة واليقيني
 فلا شك انه عالط لان العقل لا يقدر على اثباتها وما ورد في

على من فضل الطيب
 الجليلي على الامام
 ابي حنيفة
 راجع الى الله
 م

القطعي فكيف يروي له الا يري ان افضلية بهذه المعنى لم تثبت في حق
 الخلفاء الاربعة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين على سبيل الحرمان واليقين
 ايضا واختلف السلف في تفضيل عثمان على علي رضي الله عنهما فالجهمي
 قالوا الى تفضيل عثمان على علي رضي الله عنهما وبعضهم كسطن قالوا
 الى تفضيل علي على عثمان والبعض الى التوقف وقالوا انما هو بين
 لا قاطع شاهد من العقل على تفضيل بعض الائمة على بعض والاختيار
 الواردة على فضائلهم متعارضة لكن الغالب على الظن ان ابا بكر رضي الله
 عنه افضل ثم عمر ثم عثمان في الظنون في عثمان وعلي رضي الله عنهما انتهى
 كلامه كما نقله شارح المقاصد وفي المواقف وشرحه هكذا واعلم
 ان مسألة افضلية لا يطرح فيها في الحرمان واليقين اذ لا دلالة
 للعقل لطريق الاستقلال على افضلية بمعنى اكثرية في الثواب
 بل مستندها النقل وليست هذه المسئلة اعلمية يطلب فيها اليقين
 والنصوص المذكورة من الطرفين بعد تعارضها لا تقيده القطع على
 ما لا يخفى على منصف لانها باسرها اما احاد او ظنية الدلالة
 مع كونها متعارضة ايضا انتهى فاذا كان حال افضلية الخلفاء
 رضوان الله عليهم كما عرفت فكيف حال افضلية غيرهم كذي النورين
 في حقهم رضي الله عنهما وان ادعي افضلية بالمعنى المذكور واعتقد
 حصولها في حق الكفوت على سبيل الظن فهو فحش طعن ايضا لان
 المظنون افضلية الامام بوجوده فيها ان التفضيل ببعض الصحابة
 بالعلم والتقوى كما صح به المتفق راني في المقاصد وشرحه
 والقسم الثاني من الترتيب ولا شك ان الامام السهام افضل
 من الكفوت لانه محمدا مطلقا ولا ريب في ثبوت دورهم وزهد ايضا
 فيكون افضل ومنها انه من التابعين لا هم افضل الائمة بعد الصحابة
 لقوله عليه السلام خيركم من فرتي ثم الذين يلونهم قالوا اهل البيت
 في شرح الفقه الاكبر بناء على هذا الاصل فنعتقد ان الامام السهام

مسألة تتعلق بالعلم واليقين في بيان افضلية علي بن ابي طالب رضي الله عنه

والرهام الا قدم اليه حنيفه رضي الله عنه افضل الائمة المجتهدين
 واكمل للفقه في علوم الدين ثم الامام مالك رضي الله عنه فانه
 من اتباع التابعين ثم الامام الشافعي رضي الله عنه لكونه تلميذ
 الامام مالك بل تلميذ الامام محمد ثم الامام احمد رضي الله عنه
 فانه كالتلميذ للشافعي انتهى بلنظرة فاذا كان هو لكونه تابعا
 افضل من الذين هم درجة الاجتهاد المطلق ولا شبهة في ورعهم
 وزهدهم وتقواهم ايضا فيكون افضل من الكفوت ايضا بهذه العلة
 ومنها ان الامام السهام في الطريقة من مرشدي الكفوت ومشايخه
 لان سلسلة تقري الى الشيخ داود والطائي قد سمر كما هو مروي به
 في اخر فتوح القوي والشيخ داود الذي في اخذ العلم والطريقة من الامام
 السهام ايضا كما هو مروي به في رسالة الامام ابي قاسم التشيبي
 رحمه الله تعالى فظهر ان الامام السهام افضل لكن لما ينسب مفضل علي
 على عثمان رضي الله عنهما الى الامام السهام مع كونه مخالفا للجهمي فلا ينسب
 مفضل الكفوت على الامام ايضا الى الامام السهام بل غاية الامر انه فحش طعن
 والله سبحانه وتعالى اعلم **كتاب الخطر والباحث ومسائل شتى**
سئل ما قولكم في لعب الخفاف اذ لم يفوت الوقت
 هل يحرم لعبه عند ابي حنيفة ام لا افتونا **جواب** ظاهر الرواية ان الامام كراهته
 كراهة تحريم مطلقا في رواية عن ابي يوسف لا بأس به اذ لم يقصر ولم يدوم
 ولم يخل بواجب والافحام بالاجماع كما في الاممختار والله سبحانه اعلم
سئل ما قول منافي المذهب في رجل يصلي اما بالناسك بحالة مقلد
 لمذهب الامام الشافعي رضي الله عنه وعن باقي الاربعة فسئل الامام
 المذكور عن مذهبهم قال انما مقلد للكتاب والسنة ولم ينسب لامام
 من الائمة التي انفق عليها الاجماع على انه لا يجوز الخروج عن هذا المذهب
 ولا يجب على كل مسلم ان يقلد واحدا منهم فقل والحالة ما ذكر يجب
 على ولي الامة ان يدعوهم الى الاسلام ان يمنع الرجل المذنب

من الامامة بالمحل المذكور وغيره ام لا يجب فان قلت انه يجب منه فاذا عاد
واذ عاد انه متعلق بالامام ما لك هل يجب عليه ان يراعي في صلاته مذاهب
الامامية ام لا يجب وهل اذا ادعى انه متعلق بالامام كشافي وصلي بالناس
صلاة الصبح ولم يقتد دائما وابدا بمنع ايضا لتركه سنة مؤكدة في مذاهب
الامام المذكور ويجعل به لم ام لا يمنع ام كيف الحكم في الرجل المذكور فاقول
اجاب اعلم ان لا يشك في ان لا يترتب مراتب في وجوبه تقليد واحد
من المذاهب الاربعية لم يكن له اهلية الاجتهاد اذا تباح واحد منهم ووجب
لا ينكره الاجاهل او ذو العقيدة فاسلمة وغيره فاما في سبيل التقليد
التزام مذاهب معينة ام لا واد التزم هل يجوز له ان يتقار عنه في غيره
ام لا فتعلم اما وجوب التزام مذاهب معينة من مذاهب المجتهدين فذهب
العلامة القمي ستاني على وجوبه كما في الكشف ولو اخذ من كل مذهب مباح
صار بذلك فاستقامت ما كما في شرح الطحاوي للمفتي سعيد ابن مسعود
فيجب في المذهب الصلابة اي اعتقاد كونه حقا وصوابا كما في الجواهر
انتهى باهتمام ثم قال بعد ذلك وذهب عدم جواز التلخيص خلافا لابي
نجيم واما جواز الانتقار فقال في جامع الفتاوى بما يجوز الاحتجاج بالنقل
الى مذاهب الكشاف في وبالعكس لكن بالكلية اما في مسألة واحدة فلا
وقية الانتقار العلامة ظهير الكيبي الميرزا غنياتي بغير كفاي اما كما في
فليس له ان يتحول من مذاهب الى مذاهب ويستوي فيه المحتج وكشاف في
وفي الجواهر من لم يكن في اهل الاجتهاد اذا انتقل من قوله الى قول غير من غير
دليل كمن لا يرغب في عرض كذا وشروطها فله ان يترجم الى مذاهب
للتأديب والتفريق لا رتابة المنكر في الكيبي واستخفافه به في هذه المسألة
سئل ما قول مولانا مفتي السادة الاحناف في حكم هذه المنازلة في رجل
من اصحاب الحسين بن سعيد المسلماني ويعتق بمصالحه وخدمته ورضاه
فيه اما ما يحرر من بيعته كمن الامام في صلاة الصبح يقتل قبل الركوع
كما هو من مذاهب الامام سيدنا مالك امام دار الهجرة النبوية على مشرفها

الوجه

افضل الصلاة وازكى التحية فاراد رجل ان يدعي على الامام بانه لم يقتل
بعد الرفع من الركوع بتبطل صلاة من اقتدى به من كشافعية وطلب منه
ان يقتل الركوع على القنوت فبالاجاب الله في ما طلب ويلزم على الامام
ان يتبع مذاهب المعتدلين وهذا المعبر لراي الامام ام لراي المأموم
وهل لا تغيب صلاة الكشاف في باقته او لم يقتل القنوت وهل يلزم
على الامام ان يبين من هب لكل من سأل ويجبر على ذلك وهل لو
سئل الامام عن مذاهب فقال من هب في الكتاب والسنة اعتمادا على
ما نقل عن العلامة الاربعية رضوان الله تعالى عليهم اذا صح الحديث فهو
من هب يستحق بذلك العزل وهل اذا كان احد عي المذكور سب الامام
يجوز ما ذكر في المعتزلة لا يليق ذلك ويردح ويرجع فيه واما من صلا
اذا يكتم الله الجنة **اجاب** لا يجاب الله في ما طلب من تقديم الركوع على القنوت
حيث كان من هب امامه الثقة بمقال العلامة ابراهيم بير في رسالته
الاقوال المرضية في الاقضية بالمحال ومسايل عمت بها الكليية اقول وبالله
التوفيق لا سوغ لاحد ان يعترض على من قلده اماما ما في فعله بال اتفاق
في منقول اصحابنا في كونه عن الاعتراض على المجتهد ومن تبعه انتم
ولا يلزم على الامام اتباع مذاهب المعتدلين كمن يندب له مراسد الخلف
فيما لا يؤدي الى ارتكاب مكره من هب قال العلامة القاري في الهمة
في جواز الاقضية واما مراسد بعض الكشاف التي هي سنة عنه المحالف
ومكره عنه غير كونه كونه في حال الانتقار وكجهر بسلمة
واخفا ثوابا بسطه كونه في القنوت فله او مثاله لا يمكن الجمع بينهما
ولا يتصور الخروج عن عهدة خلافا فلهما فلهما من هب ولا يمنعه من
والعبارة لراي الامام في حق نفسه خاصة قال في رد المحتار ان العبارة
لراي القنوت وهو ان يبين لراي الامام وعليه جماعة قال في النهاية
وهو اقليل وعليه في صريح الاقضية وان كان له احتياط كما يأتي في التواتر
ولا يلزم على الامام ان يبين من هب لكل من سأل ولا يجبر عليه وبالله

على تعريف
المجتهد

مذهبى الكتاب والسنة لا يصدق العزل وخصوصا اذا قصد به ان مذهب
امام كذا هو مقلده من الكتاب والسنة لان احدهما الكتاب والسنة
من الكتاب والسنة وكلهم من رسل الله صلى الله عليه وسلم واما
ان اراد الاجتهاد فدونه خراط القناد قد العلامة فاكم تلمذة المحقق
الكمال ابن الرهام في الكلام على الاجتهاد قال في الكفاية ومختارات النوازل
هو ان يحوي علم الكتاب ووجوه معانيه وعلم السنة بطريقها ومتونها
ووجوه معانيها ويكون مصيبا في القياك عالما بالحرف فالحاصل ان علم
افساح الكتاب والسنة من عباراتها وشروطها ودلائلها واقتضائاتها
وباقى الاقسام وناسخها ومنسوخها وفناط احكامها مع العلم
بكيفية اتصال السنى واحوال الموصلى والمسايل المجمع عليها بالتتابع
القياسى في مقابلته اجماع وافعال الصلابة لانه قد يقدم قوله الصحابي
على القياك ولا نقى في عوارضه وشروط القياك وعرف الناس
من اتقى هذه الجاهة فهو من اهل الاجتهاد اه قال العلامة المذكور
ومنذ دهر طويل قد طوي ساطع والى امر كما قال فما سلم بعد الاثنية
الى رطل الخوص الرجال فضلا عن اهل هذا الزمان الذى علم فيه الجرح
وقل العرفان فاعلمنا اتباع مارجحه اجماعا وتقليد هم من قبلهم فقد سلم
وحزج من العبد بيقينى واسم سبحانه وكي التوفيق الهادى لا قوم طريق
سئل في مستطيق اولها ما علم مقيم في السنة يجوز له اخذ الربا
من الكفار المقيمين فيه لكونه دار الحرب ام لا وفي صورة عدم الجواز ما معنى
قولهم صلى الله عليه وسلم لا ربا بين المسلم والكافر الحزبي رواه صاحب
الرهديّة وثانيها ما قرره الا نكلا في فصل مقدمات الرعايا من المسلمين
والجوى على حسب تنظيماتهم وقوانينهم التي اكثرها مخالف للشريعة
المحمدية وقرره وظيفة معتد بها في كل شهر يجوز له ان يفصل بحسب
تلك التنظيمات والقوانين ويحل له اخذ تلك الوظيفة منهم ام لا يجوز
ذلك ولا يحل ذلك الا اذ افتونا **اجاب** يجوز اذ الربا من الكفار

المقيمين

المقيمين فيه لما ان افطر الرهند التي كان سلاطين الاسلام متسلطين
عليها في الزمان الماضي ثم زالت عنهم سلطنتهم ليست بدرا حرب
على فطر الامام الى عظم ابي حنيفة رضي الله عنه فلا يجوز لمسلم
مقيم فيها اخذ الربا من الكفار المقيمين واما الحديث الذي رواه صاحب
الرهديّة مع كونه عن يبي الله في ما قلنا لا يفتى المسلم والكافر الحزبي
وقد علمت ان الكفار المقيمين بتلك القطر ليسوا بحزبيين ولا يجوز لالك
الرجل اخذ وظيفة فصل مقدمات الرعايا على حسب القوانين التي افترقتها
لشريعة المحمدية بل ان استحل هذا امر فهو كافر ولا فاسق كيف
وقد قال الله تعالى ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الظالمون وقال تعالى
ومن لم يحكم بما انزل الله فاولئك هم الكافرون فانه كيف يفتى في تخصيصه
ومن لم يحكم بما انزل الله مسترنا بله فاولئك هم الكافرون
لا استهانتم بهم وعمردهم بان حكموا بينهم ولذلك وصغهم بقول الظالمون
والكافرون فكفرهم لا سكاره وفقرهم بالخروج عنه وظلمهم
بالحكم على خلافه انتهى واسم اعلم **سئل** في رجل حنفي المذهب
يريد التقليد بالشافعي في مسئلة الجنته اذ اشتهر في تقليد تلك المسئلة
فهل يجوز له التقليد مع شروطه ام لا واذا جاز التقليد فهل له الرجوع
الى مذهبه فور ابعده قضاء حاجته الذي قلده الشافعي فيها لاجلها
او يستمر على التقليد افتونا **اجاب** مثل العلامة المحقق الشيخ
طاهر سئل بما رخصه فيما اذا وقع من الحنفي لفظ من اللفاظ التي يقع
بها الطلاق باثنا على مذهبه ولا يقع على مذهب الامام الشافعي
فهل يباح له ان يقلد مذهب الامام الشافعي في تلك المسئلة
وبعا شره ووجته ام لا جوده نعم لم ذكر ذلك الا اذا سبق منه العمل
في نظيره المسئلة على رأي امامه كما في اجابة السائلين في كتاب
الصلوة قلت لکن في التجرى لربنا الرهام ان هذه افيمن قلده فحتره
ولم يلتزم مذهبنا ثم ذكر بعد ذلك ما لو التزم مذهبنا

حيث قالوا فلو التزم من ذهبنا معينا كما في حبيفة واكتشاف في فصيل يلزم وقيل
لا وقيل من لم يلتزم ان عمل بحكم تقليد الا يرجع عنه وفي غيره له تقليد غيره
وهو الغالب على الظن لعدم ما يوجب شرعا انتهى وضربناكم الجواب والله اعلم
سئل في خاتمة ذاف صبي او اكثر هل يجوز التختيم به ام لا افتونا
اجاب لا يجوز قال في رد المحتار انما يجوز التختيم بالوضوء لو كان حية
خاتم الرجال اما لوله فصان او اكثر حرم فمرستاه انتهى والله اعلم
سئل في ان فضل الخلف الاربعة رضى الله عنهم على ترتيب خلافتهم
ام لا وان معاوية رضى الله عنه من الصحابة ام لا وان يزيد كرام الله وجهه بالتعظيم
ام لا افتونا **اجاب** نعم وفضل الخلفا رضى الله عنهم على ترتيب خلافتهم على
ما هو المختار جمهور اهل السنة والجماعة وان معاوية رضى الله عنه
من الصحابة وان يزيد كرام الله وجهه بالتعظيم وان نقتضيه تركيته
بأشياء العدالة وكلف عن الطعن فيه ولا يصح لخطه الجاف او الكفاة
او ان كان عليه لمخالفة عليا كرم الله وجهه بل غاية اهرم انه اخ طاه
في الاجتهاد قال العلامة التنفذا الخ في الكتب الثاني من التهذيب
والا فطلبه بترتيب الخلافة ثم قال الحق تعظيم جميع الصحابة وكلف
عن كطفهم فيهم وقال في شرح المتعاصدة قال اهل السنة الا فضل ابو بكر
ثم خمس ثم عثمان ثم علي وقد مال البعض منهم الى تفصيل عليا على عثمان
وكيف عن المطاعين ثم قال في ذلك الشرع يجب تعظيم الصحابة
مما مل وتاويلات ثم قال في حق علي عليه السلام رضى الله عنه
وليسوا كفارا ولا فسقة ولا طاعة لما لهم من امتا ويلات وان كان
باطلا فغاية الامر انهم اخطوا في الاجتهاد وذلك لا يوجب كنفيتهم
فضلا عن التكفير ولله المنة ارفع الله رضى الله عنه من كلف اهل الشام
وقالوا ناسفوا علينا اذ قال فحق كنفية بني الرما في كتابه
المسمى بالمسما مرة فضل كصية الاربعة والى حسب ترتيبهم

لا يجوز بيع المذنب الموثوق به في دينه وعفافه وعقله وصلاته
وعلمه وخدمته بالسنة والاثار ووجوه الفقه والتصحيح والاختيار
لان فيه منه المتكلم بما ازال الله العزيز الجبار ومن كتم على الجحيم
بالجحيم في نار وكفى في ضيق ذلك فاشك ان الله يبيح بيعه فان كان
في البنية والدينية انتهى عليه

في الخلافة

في الخلافة ثم قالوا عتقا اهل السنة والجماعة تركية جميع مصيية وانشاء
عليهم كما انتهى اسم سبها نه دتعا عليهم اذ قال تكت كنتم خير ام اضربت للناس
وكذلك سبها اسم صاها اسم عليه وسامكم روي عنه انه قال اصحابي كالنجوم
ولو انفك احدكم مثل احد ذهبنا ما يلوح احد هم ولا فصفتم ثم قال
وقد اتفق اهل الحق على ان معاوية ابادم خلافة علي في الملوك لا من
الخلفاء او اخلفه مثله لثنا في امامته بعد وفاة علي فصيل صاها
اما ما وقيل لا انتهى فظهر من هذه العبارة ان المشايخ انما تريد به
مخالفة من يكون معاوية رضى الله عنه اما ما بعد وفاة علي كرم الله
وجهه فكيف يسوع الخلفي ان يطعن في حقه ولا يكون في طعن فيه
والله اعلم **سئل** في هذه الفتاوى عن هذه المسألة **سئل** في هذه
سئل هذه خمس صلوات صلتها خمس رسل من الانبياء في
خمس اوقات وصارت من ضامو قتال به لها من احاديث
مشايخهم روى عن النبي صلى الله عليه وسلم **سئل** ان
لبعض الايات في القران سب نزول وليس لبعضها سبها وان كان
لبعض سب من النزول فلا بد الحكم من كائنه **سئل** ان في اول
فاتحة الكتاب احدى سمكم يكتب بسم بغير الالف واللام ويكتب باسم
بالالف واللام **سئل** ان في القران فواتح ان شجرة الزقوم
وفواتح الامن ضريح لا يسمى ولا يبنى من جوع الزقوم والكسوف
هما بمعنى واحد او معنيين **سئل** ان في القران فواتح شجرة
الملعون لم لى الشجرة **سئل** ان في القران فواتح في بحر
لحي يغشيه موج البحر ومعنى واحد او معنيين **سئل**
ان في عمدة السلام حديث مروني قال صلى الله عليه وسلم لا يشرب
المثالث ولا الزبي ولا التمر الاقوي فاما معناهم **سئل** رجل
نام مع ثوبه واذ كان جنابة خرج عرق منه على ثوبه ايجوز
ان يصلى مع ذلك الثوب وكذا الذي المرأة ايجوز ان تصلى

مع ثوب يلبس في حالة الحيض وخرج عرفها في ثوبها **مسئلة**
 ان كان جناسه صلي عليها طائفة حضر واجتاحت طائفة اخرى فابوا
 يجوز ان يصلوا عليها **مسئلة** المدة التي فقت الزوج ولا حيز
 عنه اهو حي او ميت ولا نفقة للمعتدة لافداولا في الاول الباكي
 لها ولا نفقة على الكسب فالى متى عدها ما اجواب بان يجب
 على المسلمين ان يطعموها فان لم يكن مسلم عتي يقرها او كان
 فلا يطعم فليكن عدها من الضرورات التي تبين المحظورات
 فتكلم او قلتمت بالجوع والكتب الفقهاء عندنا انما هو صدر
 الشريعة ولم يكن فيه هذه المسئلة وهذه الصورة في هذا الزمان
 اي زمان الفتنة وكثرة الوقوع واما اجواب اذا شئنا عندها
مسئلة جماعة يصلون في مسجد ان كان الاكثر احناف
 كعشر من رجلا والى فلا شوا في عشرة انما يجوز ان يعتدي
 عشرون حنيفا اما ما في عشرة شوا **مسئلة** ان كان رجلا
 من ذهب حنفي فاعتدي بشا في مسجد الامام ليس هو
 بعد الاسلام يجوز ان يعتدي في سجنه السهوام لان الحنفي
 سجد سوا بعد افتتاح سلام البهايم ولا يجوز بعد سلام

اجواب **الحمد لله الذي جعل** **الدين** **مستقيما**

اما مسئلة ان الصلوات الخمس صلاها خمس من الرسل الكرام عليهم
 الصلاة والسلام فقد ذكر ذلك العلامة في كل كتيب في شرح الهداية وقال
 بعد نقلها وهذه الاقوال وجدتها في شرح شين في العلامة في قوله كدي
 الحاك في منتها في ابي الفضل مع زيادات فنقلتها ولم يذكرها
 اكل كدي سند هام في رواية النبي صلى الله عليه وسلم ولم يذكر
 تحريها في كتاب من الكتب الحديث ونعم كل من جاء بعده
 في المصنفين من اهل المذاهب على نقلها بدون عز ووقا
 العلامة السيوطي في الخصائص الكبرى باب اختصارها بمجموع

الصلوات

الصلوات الخمس ولم تجمع لاحد باسوة اوله من صلي العشاء ولم يصلها نبي
 قبله اخرج الطحاوي عن محمد بن حبيب اسم من عاينته قال ان ادم
 لما نبت عليه عند العجى صلي ركعتين فصارت الصبح وفدي اسحاق
 عند الظل وصلي ابراهيم اربعاً فصارت الظل وبعث عزير فقيل
 له كم لبثت فقال يوماً فاني انشئت ففك او لمعني يوم وصلي
 اربع ركعات فصارت العصر ونحفر له اودود عند المغرب فقام
 ليصل اربع ركعات فجهده مجلس في الثالثة فصارت المغرب ثلاثاً
 واول من صلي العشاء الاخيرة نبينا صلى الله عليه وسلم انتهى
 فقام مما نقلناه ورود ذلك والظاهر صحة ذلك الوارد لنقل العلماء
 وسكوته عن كتمانهم فقد قلتم عاكما والمذاهب الاربعة في كتبهم
 وكفى بالعلامة الطحاوي شارح معاني الآثار قدوة في هذا الباب
 والله سبحانه اعلم واما اسباب نزول القرآن فهو لبعض الروايات
 دون بعض فان بعض القرآن نزل ابتداء عن عزسوال احمد
 وبدون واقعة وبعضه نزل بعقيب واقعة او سواها كما نقله الجلال
 السيوطي في الاتقان في الامام الجعبري فاما الذي نزل ابتداء فلم
 حكم وفوائده منها معرفة الاحكام ومنها الترتيب والترتيب
 وذكر الامم الحاصية واحوال الحضرة وعنده ذلك ما عالم الله لا بد
 للخلق من معرفته انزل ولم يكتب لفظ الحلال في قوله ثلاث
 لامات مع انه في ياه مكتوب بلا ما في كتابته في ياه بلا ما في
 فلتنفيهم اكم اسم واما عدم كتابة لام الجبر في قوله فلا انكسر
 شتغل اجتماع ثلاث حروف في جاس واحد في اللفظ فاجتنبها
 في الكتابة كما نفي عليه كد ما بين في شرح التسهيل وحذفت
 منه الالف لكثرة الاستعمال قاله القاضي البيضاوي في اول
 تفسيره انتهى واما الزمزم فهو شجرة مثبته ثبت في قعر جهنم
 كما قال الله تعالى ان من شجرة تخرج في اصل الجحيم وهي نزول

اهل النار اي طعامهم اولى دخلهم اليها وهي غير كسرة فان طعامهم
بعد الزقوم كما يؤخذ من تنوير القاضي كبيضاوي قوله وقيل ان
الكسرة طعام قوم من اهل النار والزقوم طعام قوم اخرين
انتهى وشجرة الملعونة في القرآن قال القاضي كبيضاوي ولعنوا
في القرآن لعن طاعنها ووصفت به على الجواز لا كماله في قوله
يحيى زاده يعني ان اسناد اللعين الى الشجرة اسناد مجازي في قبيل
اسناد وصف طاعنها من الكفرة والكلية اليها ثم قال القاضي
كبيضاوي او وصفها بانها في اصل الجحيم وهو بعد ملكات
من الرحمة او بانها كسرة مودية على عادة العرب فانهم
يقولون لكل طعام كسرة ضار انه ملعون وقيل المراد بها الشيطان
وقيل المراد بها ابو جهل والحاكم بن ابي الكفاهي واسم شجر الجحيم
واما اللجج فالتسبب الى اللجج وهو مظهرها والمكوج مخرج المسك
اي ارتقاى مرة وانحفا ضمه اخري وعنه من جهة الجحيم
وهو يكون في البحر اللجج الغرير الماء البعيد القعر اكثر انزال واما
الحديث الذي ذكره الساجي عن محمد بن سلام فلم يري من ذكره
وما قففت على الكتاب كونه كور وان اراد السائل ترفيع المثلث فهو
ما طبع من ماء العنب حتى يذهب ثلثه ولم يظهر المراد من بغير
كلام السائل فليمر السائل ليحاجب بما يوافق الصواب واما
صلاة الجنب والحااضي في ثوب اصابه عرقها فري جازية
بعد تطهيرها من الجنابة والحيض وللمجنب جواز الصلاة ما ذكر
اذ عرف الجنب والحااضي طاهر لم ينه احد من اهل مكة
على نجاسته واما اذا صلى على الميت طائفة ثم حضرت طائفة
اخرى ايجوز ان يصلوا عليه فلا يجوز قاك في الهندية ولا صلى
على ميت الامة واحدة ولا تنفل ~~بالحضرة~~ صلاة الجنابة
عنه مشروع وهذا اي عدم اعادة الصلاة عليه اذا صلى

على

على الميت من له حق التقدم او صلى غيره وتابعه الولي الذي له
حق التقدم فان صلى غيره اي الولي فمن ليس له حق التقدم
على الولي ولم يتابعه الولي اي ادا الولي وليس لمن صلى اولا مع
غيرهما الولي ان يصلي ثانيا كما في تنوير الاحبار وشرحه وخلاصه
وتأمله فيما واهل اعلم واما حاكم فمنه زوجها فلا يري اهو حي
فيستوقع ام ميت او دح المحم البلقع فالحاكم في ذلك عنه امانا
الا عظم رضي الله عنه ان ليس لاهل ائمة الا عتد او النزوح الا بعد
ان يقضى القاضي بموته بموت اقرانه في بلده على المذهب واختار
صاحب الكنز الثقة برتسعين سنة انتهى وقيل ان يقضى بموته
اذا لم يكن له مال كيقبض اقراره فقهه وضوا بانها تستدعي وتنطق
على نفسها فيأمرها القاضي بالاسئلة والاحالة هذه والاسهل
لا هل بلا دكسائل العمل في المسئلة المدة كورة بذهب الامام مالك
والامام احمد بن حنبل رضي الله عنهما فان في هذه هبة خفيفة في مسئلة
المفقود فيأمرها مع امير تلك الكناحية وضمانه بالعمل بما ذكر فان عنه
الامام مالك كما نقله عائدا اذا مضت اربع سنين يفرق القاضي
بينه وبينها وتقتد عدة الوفاة ثم تزوج من شئت وهدم مذهب
الشافعي القديم واما الميراث فمنه هبة كما هبنا في التقدمة برتسعين
سنة او الرجوع الى رأي الحاكم وعنه الامام احمد ان كان يقلب
على حاله الهلاك كمن فقد بين الصفاي او في مركب قد انكسر
او خرج الحاجة فربما فلم يرجع ولم يجره غيره فلهذا اربع سنين
ينفسح ماله وتقتد زوجته بخلاف ما اذا لم يقلب على حاله الهلاك
كما اذا خرج التجارة او لسياسة فانه يغفر الى الحاكم في رواية عنه
وفي اخري مقتد برتسعين من مولده كذا في رد المحتار على كماله المختار
والدوك الاستفسار عن حكم ذلك من قائله مذهب احمد
ومالك لان نقل المخالف لا يعتبر والله اعلم واما قول السائل

ايكون ان يفتي عشرة حنفيا في قال في يظهر انه اراد به ذلك
مسئلة الاقضية بالمخالف فاعلم ان في مسئلة الاقضية بالمخالف
وقوع كلام طويل والفتي في هذه المسئلة عدة رسائل لمتنا خرب
عالمنا ثار صهرهم اسم شيخنا في رد المختار ونقل بعض كلامهم
ثم قال في اخر عبارته والذبي يميل اليه القلب عدم كراهة الاقضية بالمخالف
ما لم يكن غير مراع في الغرض لان كثيرا من الصلابة والكتابي
لنا اثمة محترمة في وهم يصلون خلف امام واحد مع تباين هذا الجهم
وانه لو انتظر امام هذه هبة بعينه اعني كصفوف لم يكن اعراضا
عن الجماعة لا علم بانهم يريد جماعة اجماع انتهى وقوله
ما لم يكن غير مراع في الغرض بان كان الامام الشافعي قتلا لا يتوضا
من الغرض والجماعة والقيث والرعاف وكذا ذلك فيما هو مشهور عندهم
عنه ناكروا في الاقضية في الاقضية وصوره بسملة واخفاها فريدها
وامثاله لا يمكن فيه الخروج عن عمدة الخلاف فكلهم يتبع هذه هبة
فلا يمنع شره كنه اتعلم في رد المختار قبل ما قلناه عنه اولا وقوله
في رد المختار والذبي يميل اليه القلب في سبعة عليهم العلامة ابو طيب
المدني في محشي رد المختار كما عزي ذلك اليه العلامة القاضى محمد زاده
المكي في حاشيته على رد المحتار نقل عنه ما نصه قاي الجلي في شرح
منية المصاب في جواز الاقضية بالشافعي رحمه الله تعالى وخوف قتل
مع كراهة وقيل في غير كراهة اذا لم يتحقق منه ما يفسد الصلاة
على رأي المصنف انتهى واقوله والذبي يميل اليه خا طري الشافعي
كما يشهد به ذوو الالباب واسمها عالم واما قوله السائل ان الفتى
من هبة ان سجودا سهوا بعد تسليمي فليس هذه امة هبة وعنده
ان سجودا سهوا قبل السلام فاذا اقمته في حنفيا شافعي فينبغي
لحنفي ان يتابع امامه في سجودا سهوا قبل السلام
اذهو مجتهد فيه مع ان الخلاف بيننا وبينهم في الاولوية حتى

لو اني به الحنفى قبل السلام جاز عندنا في رواية الاصول كنه في العناية
وتحاشي فيها والله تعالى اعلم في ان هبة اولياء في قتلهم
الا ان اولياء الله لا خوف عليهم ولا هم يحزنون بحسب من حروف
التواريخ ام لا بحسب افتونا قال العلامة السيد عبد الهادي
بخاري في كتابه في رد المختار المعتمد في التواريخ اعتبار
المرسم في كان في ذوات الكوا والياء فانه بحسب ما يرسى من الف
اولياء لولا كان ان الضاعف بحسب بحرف واحد والمعرف كالحسن
والرضا بحسب باداة التعريف وهمزة ابني ان رسمت حسبت
والا فلا كما اوضحته في النسخ الشافعية انتهى ومنه يعلم اني الحمد ود
في الاقضية والاقضية كذا وكذا وسماها واثارها اذا كانت
قافية بيت او سجع وقصرت لا بحسب الا بالف واحدة كما هي
ملتبسة والله اعلم في احوال يكشفون غوراتهم انفس افخا فيهم
عنه حاجتهم او كسلا وبرهنة السبب لا ياكلهم قومه ولا يقبل
ضيافته وسبب عدم صلاحاتهم مع الجماعة في بعض الاحيان فهل
يجوز اكلهم معهم ام لا في رد المحتار في بعض الاحيان فهل
على ان ستر الصورة في هي وهي من سرقة الى الركبة وذكر في رد المختار
ان الجماعة واجبة او سنة مؤكدة وقوله فيم كذا ثم بركن الواجب ومنه
السنة المؤكدة مكرهه تحريم الجعة قريبا من الحرام والمراد بها سني الهدي
كالجماعة والاذان والاقامة فان تاركها كما في النجس
والمراد بالترك على وجه الامر بلا عذر وذكروا في رد المختار ان لا يسلم
على الفاسق المعلى بموصيته وصرح بكراهة ذلك وعرفوا الفاسق
بانه المرتكب للكبيرة والمص على الصغيرة وفي حفظي انهم رضوا على عدم
مخالطة الفاسق وعدم الاكل معه اهانة له وزجر له مما ذكرناه
يعلم حكم المسئول عنه واسم سبانه اعلم ان من رسوم الهند
يهيئون الاغذية لا يصل الثواب الى المليك ويقرون عليها الفاحشة

والاخلاق ثم باكلوا منها ولا يجوزون اكلها قبل قراءة الفاتحة لانهم اخذوها
من كفار الهند فانهم يرمون الطعام لذلك ويقرؤ شيخهم يقال له شلوك
ولا يجوزون انفاقها قبل هذا ولا يوجه هذا الركن في غير دين الهند
من بلد الاسلام فزال هذه علة سيئة ام لم اصل في الشرح افقونا
لا شبهة ان صدقة الاحياء دعاهم ينتفع بها الاموات
نفعاً عظيماً والموتى يحتاجون الى امداد الاحياء بالصدقة كما صرح
به ذلك في كتاب الحديث والفقه والعقاييد وان المسلم لم يرصال المني
عمله الى الارواح باي وجه شاذ من الوجوه المباهة بشرط خلوص
عن الامور المنكرة الاخرى وان لا يكون على سبيل الالتزام واليجاب
المباح او تحريم الحلال كما يؤخذ حكم ذلك في الكتب المذكورة فما ذكره
المستفتى في الصورة المشروحة لا اصل له في الشرح وهو بدعة سيئة
ومكروه تحريم حيث كان على سبيل الالتزام وادي الامر فيه الى اعتقاد
تحريم الحلال فقد ذكر صاحب الدر المختار ان سبحة الفكر مستحبة
به بغتة لكنها تكسر بعد الصلاة لان الجاهلة يعتقدونها سنة او واجبة
وكل مباح يؤدي اليه فهو مكروه انتهى بلفظه قال سيده احمد الصبي طوي
مخفيه وانظر انها تحريمية لانه يدخل في الكذب ما ليس منه انتهى
والله اعلم ما قولكم في الكذب هل يجوز ضرب به في نواحي المسلمين
ام لا قال بعض الفضلاء في مجموعته نقلاً عن الشيخية ضرب
الكذب في العري تحتان فيه ومحلها ما لا جلاجل له اما ما لا جلاجل
فمكروه وفي رد المحتار عن الحسن لا بأس به بالكذب في العري
ليشتهروا في السراجيه هذا اذا لم يكن له جلاجل ولم يضرب
على هيئة التطرب اي في ظاهر ما نقلناه جوازها في القرسي اذا كان
لها جلاجل شتار لا للطرب والله اعلم في التصديق في المسج
ما حكم اعطاء الموطى واحداً له هل ذلك جائز ام حرام
او مكروه وهل يجوز اجتماع الفقهاء في الحجر ومقام ابراهيم

بلاد

وهو

وهو الطواف واصطفا فيهم في الحجر لا جلاجل ان يتصدق عليهم ويحصل
منهم تشكيتي على المصليين فهل لو لم يصر ان يمنهم من ذلك
ام لا افقونا ان كان السائل لا يتخطى رقاب النساء ولا يمر
بين يدي المصلي ولا يسئل الحائض ولا يشغل مصلياً ولا قارئاً
فلا بأس بالسؤال والمطالع لان السؤال كانوا يستقون على غير
رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسجد حتى ان علياً رضي الله عنه
لوكرم وجهه تصدق بخاتمه وهو في الركوع فمد الله تعالى يدهم
ويؤتون الزكاة وهم راكعون واما ان كان يتخطى رقاب النساء
ويجيء يدي المصليين ولا يبايع ربه رفع صوته بالتصدق عليهم كروم
وهذا التفصيل في حكم السؤال في المسجد والاعطاء للسؤال
احد قولين نقلنا في الدر المختار وصدر بحرمة السؤال مطلقاً
قال العلامة محمد بن جابر الله بن ظهيرة القرشي المكي والمختار
التفصيل وله ارجح التفصيل مولانا العلامة الشيخ محمد عابد السدي
في شرحه طوابع الله نوار على الدر المختار ووافق به شيخنا خاتمة المفتين
ببلد الله الكهين مولانا الشيخ جمال شيخ عمر تفهم الله برحمته وحيث
يحصل منهم رفع الصوت المشوش على المصليين فلو لم يصر الله به
المرء منفرهم بل يجب عليه ذلك في الاحكام ما ذكره الله اعلم
في رجل تزوج بامرأة وكانت تشرب الخمر عندها ولم يدرك الزوج
ثم بعد مدة شاجر معها وتوجرت الى بيت اهلها وبعد مدة صالحها
فحضرت الى منزل ثم ان اهلها احصوا شيتها فابى الزوج
من دخول الشية في منزله فهل له بالوجه الشرعي منع الشية
من دخولها في منزله وله ان يمنح الزوجة من شربها ام لا ام كيف
الحكم افقونا ليس له ذلك في الاحكام ما ذكره الله اعلم

في المجلد بلبله الله لا يبي من نحو طعام و قوت
 وسمن و خرفات و نحو هاهل لاحد ان يتقله عنها الى غيرها
 لا ستر باح و التجارة مع حاجة اهل بله الله و مرهبط و حي
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مع حاجتهم اليه و يتقله يصير
 لهم به ذلك ضرر ام ليس لهم ذلك و لولا ان الامر ارشد هم الله
 و وفقرهم منهم و زجرهم عن ذلك و تاويب من لم يتسلط
 كيف احكام في هذه المرام افنونا **اجاب العلامة** عجب انقاد
 مفتي الهند يتي في عين المسؤول عنه بما نصه لم ار في ذلك
 سوى ما ذكره العلامة الفري في فتح بنهي وفي المحتجب
 وفي الفصول العبادية عن ابي يوسف لو ان احرا باقعة صوا
 الكوفة و ارادوا ان يختاروها و يضر ذلك باهل الكوفة
 قال منهم من ذلك قال لا ترى ان اهل المدينة ينعفون
 عن الشر لا الحكر فانه لا انتهي وهو صريح في جواب السؤال عنه
 والله اعلم **في رجل ينجس بلبان في مصب كرسى الطهارة**
 احسنكم الله و ينجس خادم الطهارة في يده من غير شرط مخرب
 الاسلام ولا ضرورة للمسلمين لاجل التوافق بين الزوجين
 ماذا يلزمه و ما يجب عليه افنونا **يجب عليه** ان ينها عن
 فعل ما ذكره من الفعل الكفر ميم اذ هو من السحر الكفر الذي نهى عنه
 الشرع القويم لانه من السبع الكبائر الموبقات قال صلى الله عليه
 وسلم احسبوا السبع الموبقات قال يا رسول الله ما هن قال صلى الله
 عليه وسلم الشرك بالله و السحر المحذوث و قال صلى الله عليه وسلم
 من عتق عقدة ثم نفث فيها فقة سحر و من سحر فقة شرك
 و قال صلى الله عليه وسلم جد السحر صفة بالسيف انتهى
 فيلزم هذه الافعال الا فلاح و كسوبة و الاستغفار و كذا على ما فعل
 في فضيع الا و زار لغو ذباله من شرور النفسنا و من سيئات

اجاب العلامة
 خير الله تعالى
 في مجموعته
 ما اجاب به العلامة
 عليه السلام و ذكره
 في كتاب
 الكيسوع في مجموعته
 اه منه

اعمالنا و مثل الهداية و متوفيق لا تقوم لطريق والله اعلم
 في ابناي احمرير للصبي كالا لجلس و المتقصب و عجز ذلك
 كل يجوز ام لا و هل الحرفة و الاثم على الملبس ام على اللابس
 افنونا **قال العلامة** السمرقندي في كتابه المسمى جامع الصغار
 ويلزم ان يلبي كذا كور من الصبيان احمرير و الله هب لان التحريم
 لما ثبت في حق الكور فكما لا يباح اللبس لا يباح الالباس و صا
 نظير الحمر لما حرم شعرها حرم سقيها انتهى و منه يعلم الجواب
 في الصبيان متى شئى سمي كذا في سداها و غالب المحتمل
 حرير و لا يرى القطن كذا بها من بعد و اذ وزن جميع احمرير مع القطن
 كذا في فيها غلب احمرير ما حكم لبسها للرجال المكلفين هل هو حرام
 ام مكروه تحريما و اذ كانت معروفة بين الناس لا يلزمها الا الرجال
 المكلفين هل ياتم بائنها و ما اتته و ما اتته ليل على جميع ما ذكر افنونا
قال العلامة ان في رد المحتار تحت قول الشارح نقلا
 عن المحامي يكرم ما ظاهروا و اذ غلط منه خزا قول ليس المراد
 بالخط الى ان قال فاذا كان المراد ذلك ضرر منه جواب اخر عن
 المشكل السابقة بان يقال اذا خلطت اللحمه بالبرسيم و غيره
 بحيث يراكله ابريسما كره وان كان كل واحد مستبنا كالمطرار
 لم يكره لان ظاهر المذهب عدم الجمع فيما يبلع و يجمع رصا به
 و يظهر ان هذا الجواب حسن من اجواب السابق
 فتأمل اه فبما ذكر عالم ان ليس الصبيان المذكور مكروه
 كراهة تحريم كما يظهر مما نقلناه و اما اثم بائنها فيستفاد
 مما قلناه نقلا عن العلامة الشيخ طاهر سبيل في بعض
 رسائله كما رايت بخطه على هامش نسخة البية الراية
 عن جامع الرموز بعد قوله و مع بيع العصير من متجنه
 حرام كبيع احمرير من رجل لا يملك ان يلبي امراته
 كما في الكرمات عدم اثمه و راجع رد المحتار في الخطر

في رجل له مال من كسب الحلال وقال من وجه الحرام وخلط
مال الحلال بمال الحرام وكان مال الحلال اكثر من مال الحرام
فهو يجوز تصفيفه بغيره من المال المذكور وصرفه في سبيل الله
وهو يقبل دعوته الى طعام اسم لا اعتونا
قال في طوابع الانوار الهدى الى رجل شيئا او ضافه ان كانت
الغالب غالب مال من الحلال فلا بأس الا ان يعلم بانه حرام
وان كان الكفالب هو الحرام ينبغي ان لا يقبل الهدية ولا يأكل كل طعام
الا ان يخبره بانه حلال او ورثه او استقرضه من رجل كما في كينابيع
ولا تجوز هدية امرء الجور لان الكفالب في اموالهم الحرام الا
اذا علم ان اكثر ما كان حلال بان كان صاحب تجارة او زرع فلا بأس
لان اموال الناس لا تخلو عن قليل حرام فالغالب الكفالب
وهكذا اكل طعامهم كما في الاختيار انتهى وبه علم الجواز
في صورة المشروحة في السؤال لكن تبين لهم بلا بأس
يقندان عدم قبول هديتهم ورجابة دعوتهم واكل طعامهم
اول والله اعلم

في حرمة استعمال جوزة الطيب تفصيل وحا صلبه ان استعماله
المكروه منها حرام مطلقا كما يدل عليه كلام الكفاية
لكن حرمة المكروه منها دون حرمة الحشيشة واما الغليل منها
فان كان لله هو حرام ايضا وان كان للثداوى فلا وان حصل منه
اسكار والله اعلم كذا في كبر المختار وحاشيته والمختار
انتهى من الفتاوى المذكورة والله اعلم